الباب الرابع

الجامعة والواقع

جامعة الدول العربية بين التقصير والتكبيل

تفقد العضوية بزوال الشخصية القانونية الدولية لأي سبب مثل الاندماج في دولة أخرى، وقد حدث هذا أثناء الوحدة بين مصر وسوريا في فبراير ١٩٥٨ بعد أن أصبحتا الجمهورية العربية المتحدة، كذلك بعد الاتحاد بين اليمن الشمالي والجنوبي عام ١٩٩٠ وقيام الجمهورية العربية اليمنية المتحدة أما فقدان الدولة لسيادتها بالإكراه كما حدث بعد اجتياح العراق للكويت عام ١٩٩٠ فإنه لم يؤثر على استمرار عضوية الكويت في الجامعة كما علقت عضوية مصر في عام ١٩٧٩ بعد قيامها بالتوقيع على معاهدة سلام مع إسرائيل،ونقل مقر الجامعة من القاهرة إلى تونس، إلا أن الدول العربية أعادت العلاقات الدبلوماسية مع مصر عام ١٩٨٧ وسمح لمصر بالعودة إلى الجامعة عام ١٩٨٩، وأعيد مقر الجامعة إلى القاهرة مرة أخرى أما حالتا التعليق الباقية، فتمت عام ٢٠١١

بتعليق عضوية ليبيا ومن ثم سوريا بسبب رفض النظامين في البلدين التعامل بجد مع المبادرات العربية، التي جاءت لإنهاء حالة القمع التي تعرض لها المتظاهرين المطالبين بالإصلاح وإسقاط النظام في البلدين.

الواقع العربى فى مواجهة الشرق الأوسط الجديد

منذ تأسيس جامعة الدول العربية فى أواسط الأربعينيات من القرن الماضى تتنازع الأوساط السياسية والفكرية العربية نظرتان إلى هذه الجامعة ،النظرة الأولى أن هذه الجامعة فى الأصل هى مشروع بريطانى هدفه الالتفاف على الوحدة العربية التى كانت فكرة صاعدة بين أبناء الأمة العربية مع حصول عدد من دولها على الاستقلال من الاستعمار البريطانى والفرنسى والأسباني، ويستند أصحاب هذه النظرة إلى أن اجتماع الاسكندرية الذى تم تحت اسم مشاورات الوحدة العربية قد أفضى إلى منظومة هزيلة عاجزة عن أداء أى دور حقيقى فى حياة الأمة.

أما النظرة الثانية فترى أن هذه الجامعة على عجزها وهزال دورها تشكل حداً أدنى من الرابطة القومية التى تشد أقطار الأمة إلى بعضها البعض، وفى نهاية الأمر انعكاس للواقع الرسمى العربي، فكلما تحسّن هذا الواقع تحسن أداء الجامعة، وكلما تراجع هذا الواقع تراجع دور الجامعة وإذا كان أصحاب النظرة الأولى يعززون نظرتهم مستشهدين بالعديد من الإخفاقات التى عرفها تاريخ الجامعة، بل بالعديد من المواقف

المتواطئة والخطيرة والمنافية حتى لميثاق الجامعة العربية التى اتخذها المهيمنون على الواقع الرسمى العربي، وجعلوا من جامعة الدول العربية غطاء لها.

أصحاب النظرية الأقل تشاؤماً تجاه الجامعة كانوا يشددون أن المشكلة لا تكمن فى الجامعة وميثاقها ونظامها الأساسي، بقدر ما تكمن فى الواقع الرسمى العربى الواقع تحت تأثير ثلاثية التبعية والفساد والاستبداد، ويعزز هؤلاء وجهة نظرهم أن هذه الجامعة شهدت عصرها الذهبى فى النصف الأول من ستينات القرن الماضى حين كانت مصر بقيادة جمال عبد الناصر تقود الأمة العربية كلها، فصدرت فى تلك الفترة مجموعة قرارات واتفاقيات حول العمل العربى المشترك أبرزها دون شك اتفاقية السوق العربية المشتركة واتفاقية الدفاع العربى المشترك ومئات القرارات التى لو جرى تطبيقها لكانت منظومة الدول العربية تضاهى أقوى المنظومات العالمية المشابهة.

كما يعزز هؤلاء وجهة نظرهم بأن العمل على تغيير الواقع الرسمى العربى هو وحده القادر على استنهاض هذه الجامعة، إذ لا يجوز إغفال السبب (الواقع العربي)، والتعامل مع النتيجة (الجامعة العربية) بل يرون أن الجامعة على هزالها ودورها، بل عجزها وتواطؤها، تبقى بيت العرب

الذى يؤكد عروبة المنطقة وتحت سقفه يمكن معالجة كل القضايا والمشكلات الدائرة فى دولنا.

ويلفت هؤلاء أيضاً إلى محاولات حثيثة قامت بها واشنطن وأدواتها وفى طليعتهم الكيان الصهيونى منذ أوائل تسعينيات القرن الفائت من أجل اختراق جامعة الدول العربية وتحويلها إلى جامعة شرق أوسطية يكون للكيان الصهيونى دور محورى فيها فى إطار ما سميّ يومها بمشروع الشرق الأوسط الجديد الذى لم يستطع أصحابه تمريره تماماً فلجأوا اليوم إلى الخطة (ب) من ذلك المشروع القائمة على تقسيم دول المنطقة، وتفتيت مجتمعاتها، واستخدام جامعة الدول العربية كأداة وغطاء لهذا المشروع الذى ابتدأت مفاعيله تظهر مع احتلال العراق ٢٠٠٣، بالإضافة إلى ما شهدته ساحات عربية كفلسطين من اجتياحات واستيطان ولبنان من حروب واعتداءات والسودان من احتراب وتقسيم وسوريا من فتنة وإرهاب وليبيا من عدوان واضطرابات واليمن من عدوان واقتتال ودول المغرب العربى من مشاريع ومخططات تهدف إلى تقسيمها إلى مجموعة دويلات، والامة كلها من تفتيت وتحريض طائفى ومذهبى وعنصري.

إزاء هذه التطورات ، يرى الحريصون على بقاء جامعة الدول العربية إطاراً للعمل العربى المشترك واضطلاع الجامعة بدورها المأمول منها مرهون بعدة أمور:

١- عودة الجامعة إلى الالتزام بميثاقها الذى قامت عليه والتراجع عن أى خطوة قامت بها الجامعة تجاه دول أسهمت فى تأسيسها لا سيما التراجع عن قرار تعليق عضوية دولة مؤسسة فى الجامعة كسوريا التى كان ينبغى للجامعة أن تكون جزءاً من الحل لأزمتها لا أن تصبح جزءاً من المشكلة يزيدها تأزماً واشتعالاً.

٢- العمل على تنفيذ كل قرارات القمم العربية فى مجالات العمل العربى المشترك، السياسية والاقتصادية والدفاعية والتربوية والإعلامية والاجتماعية ، حيث يقال إن هناك أكثر من ثلاثة آلاف قرار مجمدة فى أدراج الجامعة دون تنفيذ، بل إن تنفيذها سيحدث نقلة نوعية فى حياة العرب هنا تتصدر القائمة اتفاقية الدفاع العربى المشترك، واتفاقية السوق العربية المشتركة، وهما اتفاقان يحققان فى حال تنفيذهما الأمن والتنمية للأمة العربية.

٣- استعادة مصر دورها القيادى الفاعل على مستوى الأمة وقضاياها من جهة، كما على صعيد جامعة الدول العربية نفسها، إذ أن مصر رغم كل الظروف المعيقة التى تعيشها، هى الدولة المؤهلة بالتعاون مع الأقطار

المركزية فى الأمة لقيادة العمل المشترك الذى هو قوة لمصر وللأمة العربية معاً.

٤-إقامة منظومة شعبية عربية مواكبة للمنظومة الرسمية، تشترك فيها قوى المجتمع المدنى العربى من اتحادات وهيئات شعبية عاملة على المستوى القومى تكون مهمتها مراقبة عمل الجامعة،وتشكيل قوى ضاغطة للضغط من أجل تنفيذ قرارات اتخذتها الجامعة فى مجال العمل العربى المشترك، وقد أقر المؤتمر القومى العربى فى دورته المنعقدة فى الخرطوم عام ٢٠٠٩ مشروع نظام هذه الجامعة الشعبية العربية، وهو مدعو للعمل على قيامها كإطار مواز، وليس بديلاً، لجامعة الدول العربية.

إن مستقبل الأمم والشعوب، ناهيك عن المنظمات الإقليمية والدولية، لا تقرره الأمانى مهما كانت صادقة،والشعارات مهما كانت باهرة، بل يحققه عمل دءوب، وعلى كل المستويات ، يقوم على التواصل والتكامل والتراكم بين القوى الحية فى الأمة.

<u>الجامعة وصراع الهويات القاتل</u>

اعتذر المغرب عن عدم استضافة القمة العربية السابعة والعشرين بحجة عدم توافر ظروف موضوعية لعقد قمة ناجحة، وبحسب الترتيب الأبجدى فإن موريتانيا قبلت استضافة القمة العربية يومى ٢٥ و٢٦

يوليو ٢٠١٦، وهى أول مرة تستضيفها منذ انضمامها للجامعة العربية عام ١٩٧٣.

والمنطقة العربية تمر بمرحلة تحولات كبري،فتحت ذريعة المقاومة وتمددت إيران فى المنطقة، وبعد زلزال الربيع العربى وتقاعس أمريكا بقيادة أوباما عن حسم الصراع فى سوريا،نشأت جماعات لتملأ الفراغ، واستدعت إيران روسيا فدخلت المنطقة فى أزمات معقدة، إضافة إلى الأزمات المتراكمة منذ زمن طويل، خصوصاً فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

تفتقر الجامعة العربية لآليات حل النزاعات العربية، وإن وجدت فهى تفتقر إلى آليات تنفيذ قراراتها، حيث أن الميثاق الذى وضع عام ١٩٤٥ لا يرقى إلى تلبية آمال الأمة العربية وتحقيق طموحاتها، رغم ذلك تدخلت الجامعة العربية فى حدود صلاحياتها لحل عدد من النزاعات العربية بين سوريا ولبنان عام ١٩٤٨، والنزاع المصرى السودانى عام ١٩٥٨، والنزاع العراقى الكويتى عام ١٩٦١، والحرب بين المغرب والجزائر عام ١٩٦٣، وأزمة الحدود بين اليمنين عام ١٩٧٢، لكن حرب الخليج الثانية ١٩٩١ وضعت الجامعة العربية أمام اختبار أصاب العمل العربى المشترك بضربة قاصمة.

لم يتبق من الجامعة العربية سوى أطلال ذكريات التضامن التى رسمت أسمى صورها فى حرب أكتوبر ١٩٧٣، ومع ذلك تظل الجامعة الإطار الشرعي،رغم ميثاقها الذى أصابته الشيخوخة، الذى سمح لأحداث سياسية بإفراغ الجامعة العربية من مضمونها لاسيما فى حرب الخليج الثانية وتداعيات أحداث ١١ سبتمبر، ولم تتمكن من تفعيل اتفاقية الدفاع المشترك، بينما استطاعت الدول الأوربية تحقيق معادلة التماسك بين أقطاب متضادة،لكن العالم العربى بما لديه من مقومات الوحدة لم يتمكن من تحقيق طموحات شعوبه، بسبب أن الجامعة العربية ليس لديها جهاز إعلامي، وليس لديها صحيفة من أجل تحقيق إجماع فكرى وشرح القضايا العربية والحصول على مساندة الرأى العام العربي، بسبب أنها لا تعمل للجماهير العربية بل هى جامعة حكومات، لذلك يجب عليها التعاون مع المؤسسات غير الحكومية ومراكز الأبحاث التى تضغط على حكوماتها إلى جانب تفعيل الحد الأدنى من الإجماع العربي أى أن الجامعة العربية بحاجة إلى صياغة استراتيجية قومية مشتركة جديدة واضحة المعالم تستند إلى خطط علمية مدروسة لإعادة بناء النفس وفق رؤية شاملة، لأنها بوضعها الحالى مقيدة بإرادات متفرقة.

إن عمل الجامعة العربية لا يمكن أن يكون مدعاة للحديث عن تفكك أطر العمل العربى المشترك فى الوقت الذى تتجه فيه دول العالم الكبيرة والصغيرة نحو التكتل والدخول فى تجمعات إقليمية يعضد من قوتها

ويزيد من فاعليتها على الساحة الدولية حيث لا يزال التبادل التجارى العربى عند ٨ فى المائة من حجم التجارة الدولية.

يجب أن تتماشى الجامعة مع الثورات ضد الفساد الطائفى التى اجتاحت المنطقة، و منذ استفاق الإنسان العربى على وقع مدافع نابليون مصاباً بحالة من التوهان بفعل ألغام زرعها حراس الهوية فى طريقه، لذلك كانت خطابات الهوية التى أنتجها الفكر العربى مبنية على الطابع العاطفي ، لأن تراجع الحس القومى فجر نزاعات الهويات القاتلة،وعليه يجب أن تكون الجامعة هى الاطار الجامع المشترك لوقف نزاعات الهويات القاتلة التى تدمر المنطقة العربية، لأن إحداث التغييرات النوعية يجب أن ينطلق من الواقع وليس من الأفكار المسبقة المعلبة العاجزة عن قراءة ذاتها قبل قراءة الآخرين.

السعودية تقود حراكاً عربياً لمواجهة التدخل الإيرانى، وستستعد الجامعة العربية لواقع تلعب فيه السعودية دوراً مهماً، خصوصاً بعدما أعلن وزراء الداخلية العرب من تونس اعتبار حزب الله اللبنانى منظمة إرهابية فى قرار يتوقع أن يلقى بظلاله على القمة التى ستناقش أزمات المنطقة فى سوريا واليمن وليبيا والعراق ،كما أن السعودية استبقت القمة العربية بتشكيل تحالف عربى قاد عاصفة الحزم فى اليمن، يمكن أن يصبح نواة لتشكيل قوة عربية، إضافة إلى إقرار القيادة العسكرية

الخليجية ومنظومة الدفاع الصاروخى فى ديسمبر ٢٠١٥، وكذلك استبقت القمة بتشكيل تحالف إسلامى عسكرى لمواجهة كافة التنظيمات التى تشكل دولة داخل الدول، ويمكن اعتماد الجامعة العربية الدبلوماسية السعودية الجديدة فى تفكيك الأخطار وصياغة التحالفات السياسية والاقتصادية المتعددة فى سياق تطور العلاقات الدولية والتحديات وهى أجندة جاهزة يمكن أن تصبح نواة الجامعة الجديدة.

اختراقات تجرح الأمل

ينطوى انعقاد القمة العربية فى نواكشوط على تحديين رئيسيين ؛أولهما: إجرائى تنظيمي، إذ لم تجد موريتانيا البلد المضيف ما يكفى من الوقت لتهيئة نفسها مادياً ولوجستياً لاستضافة نشاط بحجم وأهمية هذه القمة،أما التحدى الثاني فينبع من السياق السياسى والاستراتيجى العربى العام، بما يطبعه من تحديات ومصاعب وانهيارات تنذر بعواقب بالغة الخطر على المصير العربى كله تقريباً وليس هناك داعى هنا للتوسع فى شرح الحال المتردي، الذى وصل إليه الشعب الفلسطينى وقضيته المركزية، فيظل توسع الاحتلال الاستيطاني، وما يرافقه من اعتداءات وحصارات، فضلاً عن حالة الانقسام الداخلى الفلسطينى غير المسبوق، علاوة على وصول المسار التفاوضى والعملية السلمية إلى طريق مسدود

جراء استمرار إسرائيل فى تجاهلها مبادرة السلام العربية،وإخفاق كل المبادرات اللاحقة عليها، وتهرّب الراعى الأمريكى من مسؤوليات دوره.

وجاءت الأعوام الماضية الأخيرة لتضيف أزمات أخرى إلى الأزمات المزمنة للنظام الإقليمى العربى الرسمي؛ لاسيما احتلال العراق وما تبعه من تسيد المشروع الطائفى بتداعياته الدامية والداهمة ضد الدولة الوطنية والمجتمع الأهلى العراقيين، ثم اضطرابات الربيع العربي التى أطاحت بأنظمة جمهورية شاخت وتحولت إلى أنظمة وراثية ينخر فى عظمها الفساد والاستبداد.

وهكذا يتعيّن الآن على قمة نواكشوط إيجاد الوسائل واجتراح السياسات اللازمة لإخماد حرائق الربيع العربي ومعالجة الأزمات المندلعة فى بلدان مثل سوريا واليمن وليبيا، كما يجب عليها اتخاذ قرار تاريخى فيما يتعلق بمبادرة السلام العربية، وحول ما إذا كان من الصواب إبقاؤها مطروحةً على الطاولة إلى أجل غير مسمي، دون التفات إليها من الجانب الإسرائيلي وهناك أيضاً ملف العلاقات بالجوار الإقليمى العربي ،خاصة بعض الدول الإقليمية التى لم تفتأ تتدخّل فى الشأن الداخلى لبعض الدول العربية، مثل إيران التى تواصل تحريك أذرعها فى كل من: لبنان، والعراق، واليمن، وسوريا ،فضلاً عن محاولاتها الرامية لزعزعة استقرار البحرين فهذه التدخلات الإيرانية، إلى جانب الدور الروسى فى

سوريا، وكذلك سياسات أثيوبيا ضد الأمن المائى لمصر كلها تستدعى اجتراح قرارات تضامنية عربية واضحة فى قمة نواكشوط ولملف التنمية الاقتصادية أهميته هو كذلك فى ميزان أولويات الواقع العربي، وعلى الخصوص بالنسبة للدول غير النفطية ذات الاقتصادات الهشة، التى سيظل بقاؤها على أوضاعها الحالية فى المجالات الاقتصادية والإنسانية والبنيوية كابحاً مُعِيقاً لمسيرة انتقال العرب نحو المستقبل،بما يقتضى اعتماد سياسات اقتصادية عربية جديدة وجريئة فى قمة نواكشوط ورغم هذه الملفات الشائكة والتحديات الماثلة، فثمة آمال بتجاوزها والتغلب على كثير منها، ففى الشق الإجرائى والتنظيمى لقمة نواكشوط المنتظرة، بذلت موريتانيا جهداً كبيراً وغير عادي، وقامت فى وقت قياسى بإنجاز الجانب الأكبر من البنية التنظيمية اللازمة لاحتضان القمة على أفضل وجه ولعله من موجبات التفاؤل بقمة نواكشوط، أن موريتانيا التى تستضيف اجتماع القادة العرب ليست على خلاف مع أى من الدول العربية، وغير منخرطة فى استقطابات الساحة العربية، مما يسهل إيجاد الإجماع، وبلورة الاتفاق حول الموضوعات الرئيسية لأجندة اجتماع القمة ومما يعزز فرص نجاح القمة أيضاً كونها تلتئم وقد جرت بعض الاختراقات المهمة فى العديد من ملفات التأزم العربي، التى ينتظر أن تكون على طاولة اجتماعات القادة، ففى اليمن اضطلعت دول التحالف العربى بمهمة الدفاع عن الشرعية، وتصدّت للتمدد الإيرانى من خلال

الذراع الحوثي ومعها الرئيس المخلوع على صالح، والتى كادت تضع يدها على اليمن كله لولا عاصفة الحزم ثم حملة إعادة الأمل، اللتين نجحتا فى إجبار إيران وحلفائها على الانكفاء والتقوقع داخل مناطق محدودة من اليمن، لذا ينتظر من قمة نواكشوط أن تتخذ قرارات تكرس هذا الانتصار العربى وتعززه وفى ليبيا المنقسمة على نفسها بين حكومتين بل ثلاث حكوماتٍ أحياناً، ثمة أمل فى الوصول باتفاق الصخيرات إلى نقطة تنفيذ تنهى الانقسام، وهو أمر يحظى بمباركة الدول العربية قاطبة أما فى ملف الأزمة السورية، فهناك جهود طيّبة تبذلها المملكة العربية السعودية نيابة عن العرب إلى جانب المعارضة المعتدلة، ورغم الدعم الإيرانى والروسى لنظام بشار الأسد، فإن حالة الإنهاك التى أصابته على مدى الأعوام الخمسة الماضية قد تسهل ذهاب جميع الأطراف نحو تفاوض سلمى يوقف آلة الدمار التى مافتئت تقضى على البشر والحجر فى سوريا فضلاً عن الضغط السياسى العربي، مُتَمِّثلاً فى استمرار حرمان نظام دمشق من شغل مقعد سوريا فى الجامعة العربية، ولعل من شأن هذه الاختراقات فى الملف السوري، سياسياً وميدانياً، أن تدفع باتجاه اتخاذ قرارات عربية جديدة فى قمة نواكشوط حول أزمة سوريا، قد تتضمن مطالبة صريحة لإيران وروسيا بالكف عن شن هجماتهما العسكرية القاسية ضد المُدن والأحياء والبلدات السورية وعلى الشاكلة ذاتها تقريباً، يُتوقع من قمة نواكشوط أن توجه رسائل غير

مباشرة إلى الحكومة العراقية الممثلة فى القمة بشأن سياسات الاجتثاث، والاستهداف الطائفى المنتهجة فى بلاد الرافدين أما فيما يخصّ القضية الفلسطينية، فربما تتحاشى قمة نواكشوط استنساخ البيانات والصياغات اللفظية السابقة ذاتها حول مبادرة السلام العربية المطروحة منذ عام ٢٠٠٢،والاستمرار فى تقديم التطمينات لإسرائيل دون مقابل حقيقي، وهو أمر يتراءى من بعض الإشارات والمؤشرات على أكثر من مستوى فى النظام العربى الرسمى أن هناك وعياً مستجداً بعدم جدواه وسط عتمة الجمود السياسى والتعنت الإسرائيلي فهل تأتى قمة نواكشوط، وقد أطلق عليها البعض قمة الأمل، بما هو غير متوقع ويحقق آمال الشارع العربي ،بعد أن فقد الأمل فى قمم الجامعة العربية؟.

لعل تجاوز التحديات التنظيمية فى أرض انعقاد القمة،بفضل الإرادة الموريتانية ودعم الأشقاء العرب، وانفتاح ما يمكن اعتباره أفقاً مستجداً فى أزمات العرب المستعصية من شأنه أن يرجح كفة الأمل فى قمة نواكشوط العربية المرتقبة.